تمهيد

سيرة الدراسة

في أواخر شهر أيار من العام ١٩٩١ اجتمعنا أحمد بيضون وموسى وهبة وحسن قبيسي وأنا في مقهى نصر–الروشة. لم يكن هذا الاجتماع واحداً من تعبيرات الصداقة التي تجمع كلا منا إلى الآخر، بل كان نتيجة لها. في جلسات منفصلة سابقة كان يحضرنا بصورة شبه مستمرة موضوع الجامعة اللبنانية، همومها ومشاكلها وآفاق التغيير فيها، شأننا في ذلك شأن سائر الزملاء. ربما كان الحديث في تلك الفترة عن الموضوع قد ارتفعت وتيرته بسبب الإضراب الطويل الذي عرفته الجامعة في ذلك العام. وهذا ما حداني يومها إلى نشر مقالة تحت عنوان "تقاليد إضرابية، أي تقاليد جامعية؟" (النهار، ١٩٩١/٥/٢١).

كان الهدف من الاجتماع النظر في إمكانية تقديم مساهمة من قبلنا، وفي نطاق هذه المساهمة والمشاركين فيها، بعدما أفضت الأحاديث السابقة حول الجامعة اللبنانية إلى أنه لا بد من مساهمة تخرج النقاش من الخطاب الشائع وأننا على استعداد للمشاركة فيها، وأننا يجب أن ننطلق من نقطة ما. وفي المسوغات التي تداولناها سابقا أن التفكير في شؤون الجامعة ما زال أسير الخطاب النقابي أو السياسي، وأن المساهمات الفردية سرعان ما تندثر وأن المساهمة المطلوبة تحتاج إلى فريق عمل يقوم بـ "دراسة" الموضوع من مختلف جوانبه ويتوصل إلى تصور شامل يطرح للمناقشة. ومن الطبيعي أن القيام بمثل هذه الدراسة يحتاج إلى وقت وجهد يبذلهما أعضاء الفريق يتجاوزان ما يبذل لكتابة مقالة، كما يحتاج إلى باحثين مساعدين يقومون بجمع المعلومات أو إجراء الاستقصاءات وتحليلها ضمن منهجية متفق عليها، هذا فضلا عن التصوير والطباعة وما إلى ذلك.

في الاجتماع المذكور لم نتقدم كثيرا في وضع خطة الدراسة، بل اقتصرنا على تأكيد المسوغات والهدف. واحتاج الأمر إلى اجتماعات أخرى غاب عنها قبيسي، الذي اعتبر

منسحبا، وتداولنا مشروعا جرى تطويره تباعا حتى استقر على شكل ومضمون وأسماء ومدة زمنية وكلفة، ما زلت محتفظا بنسخة عنه. تمتد الدراسة بحسب المشروع ستة أشهر، ثلاثة منها لإجراء الدراسات الأولية ووضع المسودة الأولى، وشهرين لوضع المسودة الثانية وشهراً لعقد مؤتمر وشهراً أخيراً لوضع الدراسة في صيغتها النهائية. وقد ضم الفريق، بحسب المشروع، السادة: أنيس أبي فرح، خالد قباني، فاديا كيوان، أحمد بيضون، موسى وهبة، حافظ قبيسي، إيلي عساف، زهير حطب، جوزف قرطاس، وعدنان الأمين. جرى اتصال أولي مع بعض هؤلاء الزملاء لتداول الفكرة معهم. لكن الأمر لم يتعدَّ وضع ورقة حول مشروع الدراسة من قبل ثلاثة، بيضون ووهبة والأمين، تبعتها محاولات محدودة لتأمين التمويل.

لم تجر الرياح بما تشتهي السفن. وطوينا المشروع. أما كتاب الجامعة اللبنانية فقد ظل مفتوحا. وتابع الزملاء في الجامعة، ونحن منهم، التعليق على حواشيه، كل بحسب طريقته: بيانات نقابية، مقالات في المجلات والصحف، وأحاديث مستمرة كلما التقى اثنان أو أكثر. فالموضوع استيقظ بعد انتهاء الحرب، مثقلاً بأوزارها، وهو يشغل بال الجميع آساتذة وطلابا وأهالي ورأياً عاماً.

العام ١٩٩٥، عندما أسسنا الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، منير بشور وجوزف أنطون وإيمان أسطة وحبيب حجار والياس مرعي وأنا، طرح موضوع الجامعة اللبنانية كواحد من مشاريع الدارسات البحثية التي يمكن أن نبدأ بها. لكننا اخترنا أن نبدأ بإطار أوسع: "التعليم العالي في لبنان". واحتاجت هذه الدراسة إلى سنة ونصف سنة من العمل المتواصل وشارك فيها أحد عشر أستاذا جامعيا من مختلف الجامعات. وصدرت في كتاب في كانون الأول ١٩٩٧.

في حفل توقيع الكتاب، في مبنى الإدارة المركزية في الجامعة اللبنانية، وبحضور وزير الثقافة والتعليم العالي ورئيس الجامعة اللبنانية وعدد من رؤساء الجامعات الخاصة والزملاء، ألقيت كلمات ركزت على أهمية هذا الكتاب، وهو الأول من نوعه، كما أشير إلى

التجاوب والتعاون الذي لمسه فريق الدراسة من قبل مسؤولي الجامعات إبان جمع المعلومات ومناقشة المسودة الأولى للدراسة التي حضرها الوزير الأسبق للتعليم العالي ومدير برامج العلوم الاجتماعية في مؤسسة فورد في القاهرة. لكن لم يشر أحد، على سبيل المقارنة، إلى أن وزارة الثقافة والتعليم العالي كانت تدير في تلك الآونة مشروعا عن التعليم العالي امتد على سنتين وموله البنك الدولي. ذلك لأن نتائجه لم تكن قد ظهرت وقتها. وهي على كل حال لم تظهر إلى اليوم، رغم أن مدة المشروع انتهت منذ سنتين. كذلك لم يشر أحد إلى الخطوة الطبيعية التالية التي يمكن أن تتم ببادرة من الوزارة أو الجامعة، والتي فتح كتاب التعليم العالي الباب إليها بقوة، وهي إجراء دراسة عن الجامعة اللبنانية. ونحن لم نقل وقتها إن الجامعة اللبنانية كان يمكن أن تكون أول موضوع تدرسه الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية. ولم نقرأ ما ورد في مقدمة الكتاب المذكور وعلى غلافه الخلفي: "من هنا كانت نقطة الانطلاق في هذه الدراسة. كان الأمر في البداية قلقاً حول القضية الأكثر ضغطاً: الجامعة اللبنانية. لكن النقاش أفضى بنا في اللجنة التأسيسية للهيئة اللبنانية للعلوم التربوية إلى ' تأسيس ' موضوع الجامعة في الموضوع الأوسع: التعليم العالي". ربما خيّل لنا يومها أن ملف الجامعة سوف يُفتح قريبا بصورة معمقة وسليمة من قبل السلطات المعنية. وما علينا سوى الانتظار.

بعد حفل التوقيع اتجهنا، في الهيئة اللبنانية، نحو موضوعات أخرى أوحى بها أيضاً كتاب "التعليم العالي في لبنان" من قبيل: "الطلاب الجامعيون في لبنان"، و"الدولة والتعليم في لبنان". وقد باشرناهما بالتعاون مع زملاء من مختلف المواقع والاتجاهات. كذلك جذب اهتمام أعضاء الهيئة المشروع الذي انطلق في المركز التربوي للبحوث والإنماء لوضع مناهج جديدة للتعليم في لبنان، وأكثر من نصف هؤلاء الأعضاء متخصص في بيداغوجيا المواد الدراسية. فشارك البعض، ولم يشارك البعض الآخر. كذلك عقدت الهيئة ثلاث حلقات دراسية خلال العامين ١٩٩٧ و ١٩٩٨ حول المناهج (مساهمات نظرية) بدعم من مكتب اليونسكو في بيروت. وقد توجت هذه السلسلة بندوة تقويمية للمناهج الجديدة عقدت في قصر

اليونسكو (١٩٩٩) بمشاركة سائر الإدارات التربوية. وقد نشرت أعمال هذه الحلقات الدراسية الأربع بدعم من البنك المتحد للأعمال.

بموازاة التغير في أولويات الهيئة، سرعان ما تبيّن أن موضوع إصلاح الجامعة يصبح أكثر فأكثر بعيد المنال، كلما كثرت الدلائل على تحول الجامعة إلى مساحة لتقاسم النفوذ والمصالح بدلاً من التعامل معها كمؤسسة وطنية ذات دور مركزي في بناء الدولة وفي تطوير المجتمع مستقبلاً، وفقد الأمل بأن تبادر الحكومة أو الوزارة بتكليف فريق ينظر في أمر الجامعة وإصلاحها. مثل هذه المشاعر هي التي جرى تداولها بيني وبين أحمد بيضون وناصيف نصار في جلستين منفصلتين (أيار ١٩٩٧). ومرّة أخرى اتفقنا على أن هذا الموضوع يعنينا، ويجب أن نقدم مساهمة فيه، فهو من واجبنا ومن طبيعة عملنا ومهنتنا كأساتذة جامعيين. شأننا في ذلك، مرة أخرى، كشأن سائر الزملاء.

بعد أن توافقنا على استنتاجاتنا حول أحوال الجامعة وعلى ما يمكننا أن نقوم به أصبح باستطاعتنا أن نعقد أول اجتماع عمل دعونا إليه زميلا رابعا: ملحم شاوول. وقد حصل هذا الاجتماع بتاريخ ٩٧/٨/٥، حيث توافقنا على المنطلقات والمقاصد وعلى ضرورة وضع خطة للدراسة. وقد حضرت ورقة أولية جرت مناقشتها في جلسات متتالية عقدت خلال صيف ١٩٩٧، حتى انتهينا إلى بلورة مشروع عرضناه على أنطوان حداد وخليل نور الدين اللذين سرنا انضمامهما إلينا واستعدادهما للمضي معنا في إجراء دراسة حول الجامعة اللبنانية. وابتداء من تشرين الأول بدأ الفريق يجتمع بكامل أعضائه الذين توزعوا العمل فيما بينهم.

في هذا الوقت عرض المشروع على الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية فوافقت على إدراجه في برامجها للعام ١٩٩٨، وأمنت موافقة مؤسسة فورد التربوية على تقديم منحة بحثية له. والفضل يعود، في هذه الموافقة الأخيرة، كما في سائر المنح البحثية التي حصلت

عليها الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية من مؤسسة فورد في القاهرة إلى المدير السابق لبرامج العلوم الاجتماعية فيها الباحث الاجتماعي اللبناني سليم نصر.

عقد الاجتماع الأول للفريق تحت مظلة الهيئة اللبنانية في ١٩ كانون الأول ١٩٩٧، بعد ١١ اجتماعا عقدت قبل ذلك. وبحسب المخطط الموضوع للدراسة كانت المرحلة الثانية تتضمن إجراء استقصاءات وجمع معلومات وتحليلها وكتابة تسع أوراق فرعية تغطي سائر جوانب الموضوع، موزعة على أعضاء الفريق الستة. جرى عرض الأوراق ومناقشتها تباعا ابتداء من١٣/١٢/١٩٩٨. وخصص يوم ١/٥/١٩٩٨ ليكون يوم عمل طويل تعرض فيه جميع الأوراق والتغييرات التي تمّ الحصول عليها نتيجة المناقشات والعروض المتتالية. أما المعلومات حول الجامعة فقد جرى الحصول عليها بثلاث طرق: (١) أرشيف الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية الذي بني إبان دراسة "التعليم العالي في لبنان" والذي سمح التجاوب المشكور الذي أبدته إدارة الجامعة اللبنانية في تحديثه، (٢) إجراء استقصاءات مباشرة عن طريق الاستمارات والمقابلات مع عدد من الطلاب والأساتذة أو المعنيين بموضوع ما (كمشروع مجمع الحدث)، (٣) توثيق المعلومات والنصوص القانونية المتوافرة والمنشورة حول الجامعة اللبنانية، وهي في معظمها صادرة عن الجامعة أو رابطة الأساتذة المتفرغين فيها، وتضم مقالات كتبها أساتذة في الجامعة.

ثم توقف العمل بعد أيار ١٩٩٨. والسبب أنه كان المطلوب، بحسب المخطط، أن يقوم واحد منا أو اثنان بتوليف الأوراق التسع وكتابة نص واحد جامع. ومن شروط هذا النص أن يستعيد سائر الأفكار من تشخيص واقتراحات، وأن يكتب بلغة مباشرة تخاطب الرأي العام، من طلاب وأساتذة وسياسيين وإعلاميين ومثقفين وسائر المهتمين. وقد تبين أن أيا منا لم يكن لديه الوقت اللازم والضروري لهذا العمل (شهران). حاولنا تكليف شخص من خارج الفريق، لكن المحاولة لم تفض إلى النتيجة المرجوة، لأن أي شخص من غير الفريق كان يصعب عليه أن يولف أمرا لم يكن مشاركا في متابعة مجرياته.

وضعت الدراسة إذاً على الرف حتى تشرين الثاني ١٩٩٨ عندما تيسّر لأحدنا الوقت اللازم للقيام بالمهمة المؤجلة. وقد انتهى إلى وضع "مسودة أولى" للدراسة في ١٩٩٩/١/٩. وزعت المسودة على أعضاء الفريق ونوقشت طوال شهرين في اجتماعات متتالية وطويلة، صباحية ومسائية، حتى استقر الفريق على "مسودة ثانية" أنجزت في ١٩٩٩/٣/٩. وبذلك أصبحنا في منتصف المرحلة الثالثة والأخيرة من الدراسة. والخطوة التالية في هذه المرحلة كانت التحضير لعقد حلقة دراسية مغلقة تضم، من داخل الجامعة، أركان الجامعة اللبنانية (الرئيس والعمداء وأمين السر العام) والزملاء الذين وجهت إليهم استمارات سابقا (٧١ أستاذاً) ، والرئيس الحالي والرؤساء السابقين للهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرغين، ومن خارج الجامعة وزير الثقافة والتعليم العالي والنواب أعضاء لجنة التربية النيابية ورئيستها، وعدداً من المهتمين من أعضاء الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية وغيرهم. حدّد تاريخ عقد الحلقة (٢٠ و١٩٩٩/٣/٢١) ومكانها (المدرسة الفندقية–الدكوانة)، وأرسلت النسخ مع رسائل إلى المدعوين عن طريق البريد أو بمساعدة زملاء في الجامعة. وقمت بزيارة لرئيس الجامعة أوضحت له فيها مجريات الدراسة والهدف منها، وقدمت له نسخة عنها مع رسالة دعوة وتوضيح حول الموضوع. وأودعته النسخ الخاصة بالعمداء.

بين هذه الزيارة وتاريخ انعقاد الحلقة الدراسية حدث ما لم يكن في الحسبان، وانعكس سلباً على الحلقة الدراسية.

في إحدى الأمسيات، كنت في زيارة للصحافي جهاد الزين في جريدة النهار للبحث معه في التحضير لندوة تنظمها صفحة "قضايا النهار" حول كتاب "الطلاب الجامعيون في لبنان واتجاهاتهم، إرث الانقسامات" الذي وضعته مع محمد فاعور. وفي نهاية الجلسة طرح الزين موضوع دخول الأساتذة المتفرغين في الملاك ورأيه في توقيع وزير الثقافة والتعليم العالي لمرسوم هذا الدخول. وعقّبت بالقول إن هناك دراسة أعددناها حول الجامعة اللبنانية، تتضمن تحليلا ورأيا في موضوع الدخول إلى الملاك ، يختلف عما هو شائع، وأحطته علما

بعنوان الدراسة والمشاركين في اعدادها. لم أكن افترض أن هذا الحديث الجانبي سوف يكون موضوعا للنشر، أولا لأن الدراسة ما زالت مسودة ولم نكن بصدد نشر أي جزء من مضمونها لا بحرفيته ولا بفحواه قبل حسم أمر هذا المضمون نهائيا، وثانيا لأن موضوع الدخول في الملاك يتناوله، في كل من التشخيص والتوصيات، مقطع واحد من دراسة شاملة تعالج حاضر الجامعة ومستقبلها ككل متكامل.

بعد يومين نشر الزين مقالا في صفحة "قضايا النهار" تحت عنوان " لا تصلحوا الجامعة" (١٩٩٩/٣/١٨)، عبر فيه عن رأيه في موضوع الدخول إلى الملاك، وأنهاه بإحالة إلى الدراسة التي نقوم بها، وإشارة إلى أنها تطرح مفهوما جديداً لاختيار الأستاذ الجامعي (...). فما كان من الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرغين إلا أن أصدرت بياناً نشر في الجريدة نفسها في اليوم التالي "ترد" فيه على "الحملة المنظمة ضد الجامعة اللبنانية وأساتذتها" وتقول بأن هذه الدراسة وصلت إلى استنتاجات "غير موضوعية جاءت تسديداً كما يبدو لفاتورة صاحب المشروع". صدر البيان المذكور قبل يوم واحد من النقاش الموعود في الحلقة الدراسية (١٩٩٩/٣/١٩).

في هذا الوقت تناهى إلينا أن رئيس الجامعة اللبنانية طرح في نهاية جلسة لمجلس الجامعة، وقبل أيام معدودة من الحلقة الدراسية، موضوع الدراسة المذكورة، وتناولها، والقائمين بها، بقسوة. والمجلس كما هو معروف، يضم عمداء الجامعة وممثلي الأساتذة في سائر الكليات.

كان مفعول هذين الحدثين قويا على الحلقة، فبدل أن يحضرها حوالي مائة شخص حضرها نحو أربعين، وأبرز الغائبين كان الوزير ورئيس الجامعة وعمداءها (لم يحضر إلا عميد واحد).

ولّد بيان الهيئة التنفيذية المذكور مجموعة من الكتابات على مدى الأسبوع اللاحق، تضمنت إتهامات اجبرتنا على الردّ عليها. تقع هذه الاتهامات ضمن نموذج "التكفير المدني" الذي صار معروفاً: إنْ لم تقل ما يقال وتسكت عما يسكت عنه فأنت متآمر وراءك مشروع مشبوه، ولا شك أنك تعمل على ضرب الجامعة ... في هذه الظروف الصعبة والحساسة التي تمر بها الجامعة والبلاد والمنطقة العربية! ثم أن تلك الكتابات نظرت إلى الدراسة من خلال المقطع المتعلق بالدخول إلى الملاك، ونقلت النقاش إلى وسائل الإعلام وهي ما زالت مسودة، بينما كنا حريصين على إجراء هذا النقاش في نطاق مغلق، لا سيما بين أهل الجامعة. كذلك ولّد موقف رئيس الجامعة اللبنانية في مجلس الجامعة إجراءات وتدابير. لكنني لست بصدد عرض حيثيات ما حصل في وسائل الإعلام، مع الزملاء، ولا ما حصل مع إدارة الجامعة ولا بصدد تفسير هذه المواقف وتعليل منافاتها لمبدأ الحرية الأكاديمية، لا سيما من قبل جهة (هي الهيئة التنفيذية للرابطة) يفترض أنها تمثل الأساتذة، فإذا بها تختلق التهم ضدهم. ما يعنيني هنا متابعة سيرة الدراسة.

إن مجمل ما حصل في تلك الفترة، إن داخل الحلقة الدراسية أو خارجها، وضع على بساط البحث داخل الفريق فاستمد منه عدداً من التوجهات في تحضير المسودة الثالثة، مثل الأخذ بالاقتراحات المقنعة، وتصحيح الأخطاء في المعلومات حيثُ ينهض دليل على وجودها، وإزالة العبارات والصيغ والفقرات التي تؤدي إلى سوء الفهم، أو يسهل تأويلها بصورة منقوصة أو مشوهة، ولو أن مثل هذا التأويل سيبقى محتملاً من كل من يعتقد أن التفكير الجدي بأمور الجامعة سوف يلحق الضرر بمصالحه. أما أبرز تعديل فيتمثل في إضافة هوامش للدراسة. هذه الهوامش لم يكن يقتضيها نص له صفة هذا النص لولا التشكيك الذي تضمنه بيان للهيئة التنفيذية في المعلومات المجمعة. واقع الحال أن المعلومات التي استقيت من إدارة الجامعة كانت في معظمها واردة في منشوراتها وأن الاستمارات التي ملأها الأساتذة الذين اختيروا بطريقة منظمة من مختلف الفروع هي التي قدمت مادة غنيّة حول أحوال هذه

الفروع. والمهم أن الاعتبارات المستجدة دفعت إلى وضع هوامش تبدو وكأنها منتقاة- تغطي نواحي أكثر من أخرى- تبعا لمقتضيات الإثبات.

بعد إنجاز المسودة الثالثة على ضوء هذه التوجهات أرسلت نسخ عنها لعدد من الزملاء من خارج الفريق للمراجعة وناقش فريق العمل ملاحظات أعضائه عليها، ثم عقدت جلسة "مذاكرة" حول آخر التعديلات بتاريخ ١٩٩٩/٧/٣٠.

* * *

أود أن أتقدم بعميق الشكر إلى أعضاء الفريق، الذين عملت معهم مدة سنتين، في أمر كان مقدرا له أن ينتهي في بضعة أشهر، وبموازنة متواضعة قيست على أساس تلك الأشهر وعلى أساس أن التطوع للعمل هو الأصل، فاضطررنا جميعا من أجل الوصول إلى حيث وصلنا للعمل أضعاف ما كان مقدراً، قراءة وكتابة واجتماعات عمل. وقد تحمل أعضاء الفريق بصبر ما نشر في الصحف، وبعضه يصنف في باب الشتائم. وتعرضوا فوق ذلك للتهديد والضغوط لعلهم يتراجعون عن نشر هذه الدراسة التي بدا أنها تقض مضاجع البعض في الجامعة.

أود أن أشكر ثانيا جميع الزملاء والاصدقاء الذين حضروا الحلقة الدراسية المغلقة، والذين ترأسوا جلساتها. وأخص بالشكر الزملاء الذين تطوعوا لتقديم ملاحظات تفصيلية مرة أو أكثر حول النص، أو قدموا المساعدة في هذه المرحلة أو تلك من مراحل الدراسة، فكان لمساهماتهم أهمية بالغة بالنسبة لنا، السيدات والسادة: رندة أنطون، هند أديب، أحمد الأمين، منير بشور، جورج ثيودوري، منذر جابر، عصام خليفة، شبيب دياب، توفيق رزق، هاني الرضا، رمزي سلامة، فالح طه، وعلي الموسوي.

كما أتوجه بشكر خاص إلى ناصيف نصار، الذي بدأ معه تكوين الفريق، والذي توقف عن متابعة أعماله بعد فترة قصيرة من الحلقة الدراسية المغلقة، لأنه رأى أن الوصول

بالنص إلى صيغته النهائية ما زال يتطلب عملا كبيرا ووقتا طويلا فوق الوقت المبـذول سـابقا، وأن هذا غير متيسر له.

* * *

لا ندعي أن ما يتضمـنه هـذا الكتـاب من أفكار مـن صـنعنا وحدنا، لكننا ندعي أن هندسة هذه الأفكار على النحو المبين هي من مسؤوليتنا. أما اسـتخدامها فـهو، منـذ اللحظـة الأولى لنشر هذا "الكتاب الأبيض" حول الجامعة اللبنانية، مشاع للجميع. هذا موقف الفريق، وهذا أيضا واحد من أهداف الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية.

عدنان الأمين

بيروت في ١٩٩٩/٨/٥